المجتمع التعدّدي في الدولة الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي: بين الاستقرار والتفكك الدولتي.

Pluralistic society in the African state from the perspective of the identity act: between State stability and disintegration

علاء الدين فرحات باحث دكتوراه تخصص دراسات استراتيجية
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية / الجزائر

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الهويات التحتية داخل الدولة الإفريقية (الهويات اللينة) التي تضحى في غالب الأحيان معامل أزمة تنسف برهان العيش المشترك، مما يؤدي إلى زيادة قابلية الدولة للعطب والتفكك النظمي السريع، نتيجة انسداد أفق التواصل بين هده الهويات التحتية وارتفاع منسوب القلق من ضعف التعايش بينها، الأمر الذي غالبا ما يكون مؤداه عنف رمزي أو مادي.
إلى جانب ذلك ستقارب الدراسة للمكون الإثني كمصدر للنزاع في إفريقيا في ظل التمايزات العرقية والدينية، كما ستركز على طبيعة الانتماءات العرقية وغيرها من انتماءات الجماعات الموجودة على ارض الواقع، وعلى السمة الفعلية المميزة للتفاعلات القائمة بين الجماعات العرقية، هذا ولن تكتفي الورقة البحثية بتشخيص أزمة العيش المشترك بين الاثنيات المتعددة، بل ستقارب لتصور سياسي واستراتيجي يبين ممكنات إزالة فتيل الأزمات المرتبطة بالتعددية. ومجموعة السياسات التي طُوّرت بهدف استيعاب التنوع الثقافي المتنافي لدى المجتمعات الإفريقية وإدارته.
تخلص الدراسة إلى أنَّ الإشكال ليس في التَّنوُّع الإثني، وكذا في مدى كفاءة الحكومات الإفريقيَّة في إدارة التنوع، و بناء دولةٍ قائمة على التعدد الإثني.

الكلمــات المفتــاحيــة: *الهوية– الاثنية– التمايزات العرقية– الدول الإفريقية–المجتمع التعدّدي– إدارة التنوّع.*

Abstract:
This paper aims to highlight the role of the sub-state identities within the African state (Soft identities), which often become a factor of crisis undermine the foundations of co-existence, and leads to increase the state's vulnerability for early systematic disintegration due of the lack of communication among these identities and the high level of concern about their weak coexistence, all of that may lead to the physical and non-physical violence.
In addition, the study tries to getting closer to the ethnic component as a source of conflict in Africa which is known by its ethnic and religious distinctions. The study will also focus on the nature of the ethnic groups and other existed affiliations on the ground along with the real characteristics of inter-ethnic interactions. this paper will not only diagnose the crisis of inter-ethnic coexistence but will converge to a political and strategic perception of the possibilities of defusing the crises associated with pluralism and the set of policies that have been developed with a view to absorbing and managing the cultural diversity of African societies.
The study concludes that the problem is not about ethnic diversity but about the efficiency of African governments in managing diversity and building a multi-ethnic state.
Keywords: Identity - Ethnicity - Ethnic differences - African countries – pluralist society - diversity management

مقدمة:

هناك صورة ثابتة هيمنت على المفهوم العام تصف إفريقيا على أنها قارة التعدد، وهو ما ينعكس على تنوع شعوبها وثقافاتها وبيئاتها وتجاربها التاريخية وجغرافيتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهناك من يحاجج بأن "لا إفريقيا واحدة، بل إفريقيات عدة" ، في هذا الشأن تختلف نظرة الدول الإفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع، وبسط رؤيتها المركزية.

فالواقع الإفريقي يموج بالعديد من التنوعات الاجتماعية، الثقافية، الدينية والتاريخية، وباستثناءات محدودة؛ فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بشكل أو بآخر على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فقد أدّت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة، كما هو الحال في نيجيريا، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى، **مثل**: رواندا، وبوروندي، من هنا ومن أجل فهم سياق إفريقيا وكيف تؤدي هذه التعددية إلى الحروب والنزاعات المسلحة والاضطرابات والتخلف وفرص إقرار السلم والصراع غير العنيف علينا أن نبدأ بنزع سمة التجانس عن إفريقيا، أي إدراكنا أننا لا نتحدث عن نمط حكم واحد أو بناء ثقافي اجتماعي ثابت أو اتجاه سلوكي نمطي، في هذا الشأن يرى بعض الدارسين أن تزايد الحروب والصراعات الإفريقية ما هو إلا نتاج لهذا التعدد الإثني، وبتفاعل قوى أخرى تستثمر في عدم تجانس المجتمعات الافريقية خدمة لمصالحها، فيما يرى آخرون انه نتيجة للآثار السلبية لسوء إدارة التعدد داخل المجتمعات الإفريقية، ووفق هذا فإن مَشْكَلة «Problématisation» هذا الموضوع من هذه الزاوية يمكننا من فهم المجتمع التعددي في الدولة الإفريقية كعامل استقرار أو تفكك، و جدوى الاقتراب الذي اتبعته الحكومات الإفريقية لتكريس بنيان العيش المشترك، ووفق هذا تأتي دراستنا حاملة الإشكال التالي :

الإشكالية: ما مدى تأثير التعددية المجتمعية على استقرار الدولة في إفريقيا؟

الأسئلة الفرعية

هل تمكنت الدولة في إفريقيا من إدارة التعدد وخلق نظام يستوعب كل التنوعات، المصالح والقوى بلا أدنى صدام ؟

و ماهي أهم السياسات والآليات المعتمدة لتحقيق ذلك؟

أهمية الدراسة:

تكتسي الدراسة أهمية كونها تعالج تيبولوجيا الدول الإفريقية من منظور الفعل الهوياتي، الذي يصبح بمعية أسباب أخرى عامل للاستقرار أو التفكك الدولتي، بالإضافة أن الدراسة تعتبر مدخل سوسيولوجي لفهم التعقيدات القبلية في إفريقيا.

الهدف من الدراسة:

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق إضافة علمية جديدة في مجال الدراسات الافريقية، من خلال تعرف الباحث على واقع الانقسامات المجتمعية و الصراع على السلطة، وهي محاولة لإيجاد مقاربة فعالة للتعامل مع الهويات الفرعية في إفريقيا، كما تطرح توليفة من السياسات والآليات التي تكفل التماسك المجتمعي والبحث عن السلام الداخلي والاستقرار السياسي في ظل التعدد الهوياتي لبناء الدولة في إفريقيا.

الدراسات السابقة:

دراسة محمد عاشور بعنوان التعددية الاثنية: ادارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، تطرق فيها بالتحليل الى التعدد الإثني والاستراتيجيات المتبعة لإدارة الصراعات الاثنية في الدول الافريقية

وفي دراسة الموسومة بـ The Plural Society in Africa أكد Meyer Fortes صفة التعددية في أفريقيا وأثبتها، موضحا تأثيرها الاجتماعي والسياسي على أفريقيا وتنميتها، ويناقش فيها الانقسامات بين الجماعات حسب العرق والثقافة .

المقاربات المعتمدة:

وبحكم طبيعة هذا الموضوع والقضايا التي يثيرها، حاولنا في هذه الدراسة توظيف النظريتين الاثنوواقعية وكذا البنائية على اعتبار كونهما في صميم متغيرات الدراسة، فالاثنوواقعية وأكدت على أن انتهاء الصراعات الاثنية –التي ترجعها للخوف واللاأمن الأمر الذي قد يسبب معضلة أمنية – يبدأ عبر تقليص المعضلة الأمنية وهذا لن يتم إلا عبر الفصل المادي بين الجماعات الاثنية المتنافسة، في حين اعتبرت البنائية متغير المصلحة سبب للتنازع بين الهويات الاثنية التي تعزوها إلى أوامر القادة أو الأنظمة الاجتماعية، كما نادت البنائية بتحديد انتماءات واسعة، ونبذ الهوية الاثنية الإقصائية واستبدالها بهوية مدنية اندماجية تحتوي الآخر .

الهوية الاجتماعية: محاولة للفهم

الهوية الاجتماعية هي جماع الخصائص العرقية والثقافية التي تعرف مجموعة من البشر . وقد تعاملت النظرية الكلاسيكية مع الهوية الاجتماعية كمعطى أزلي ومتوارث كما هو الحال مع الخصائص البيولوجية. ولكن تلك النظرية أخذت في التراجع الآن مفسحة المجال لفكرة أن الهوية يمكن أن تتكون أو تصنع اختياريا، وأنها قابلة أيضا لإعادة التكوين على الدوام، وبطبيعتها هذه كصناعة اجتماعية فإن الهوية قابلة للتلاعب والاصطناع، ويمكن للهوية أن تقوم على أسس ضعيفة، بعيدة، متخيلة أو مزيفة،

ومع ذلك فإنها تشكل معطى قوي قد يضاهي قوة الاعتقاد الديني، ورغم طبيعتها الصناعية هذه فإن الهويات، كما يقول ليتين، " تملك القوة لإدراج الأفراد تحتها بل واستعمارهم". ولهذا السبب يرى بعض علماء الاجتماع الهويات المصنوعة كـ "هويات منحرفة" لأنها تفصح عن "نفعية فاعلة لحد الشطط" وعلامة على " ضعف التوائم الداخلي"[1]، وسنرى لاحقا صحة هذا القول.

يمكننا القول أن الهوية هي الطريقة التي تعرف بها مجموعة اجتماعية ما نفسها، ويعرفها بها الآخرون، أنها عملية تفاعل بين تصور الذات لنفسها وتصور الآخرين لها، وتنتهي هذه العملية التفاعلية إما بقبول الآخرين لدعاوى "المجموعة" أو رفضها.[2]

كما تجدر الإشارة إلى أن أهمية الهوية ضمن معيار الانتماء –مسألة الفوارق العرقية والدينية والمذهبية– في أي دولة تكمن في كونها كما عبر عنها " إ.أ.ولسون E.O. Wilsom " أن مسألة الأعراق البشرية والاختلافات العرقية هي الأكثر تفجيرا عاطفيا، والأكثر خطورة سياسيا من بين كل الموضوعات (فهي حقول ألغام سياسية وعاطفية)؛ **عاطفيا** من خلال التأثير الذي يمارس عادة على الأقليات، والذي غالبا ما استدعى تدخلات خارجية سواء كانت من دول، أو منظمات دولية وحقوقية مختلفة، سواء كانت حكومية أو عير حكومية، طبعا تحت عباءة حماية حقوق الأقليات.

وسياسيا من خلال مطالب الانفصال التي قد تطالب بها الأقليات سواء كانت عرقية، دينية أو طائفية، مما يجعلها تشكل تهديدا لوحدة الدولة، وعادة ما يزداد هذا التهديد إذا كانت لهذه الطائفة امتداد في الدول المجاورة، مما قد يؤدي بتلك الدول إلى تغذية النزعة الانفصالية ومنه يصبح الأمر تهديدا لاستقرار الدولة.[3]

حول التعددية والمجتمع المتعدد.

التعددية Pluralism:

يشير المصطلح إلى وجهة النظر التي تذهب إلى أن الأنساق السياسية والثقافية والاجتماعية قد تتكون من أجزاء أو جماعات مستقلة ذاتيا بعضها عن بعض لكن بينها تساندا أو اعتماد متبادل[4]، و يعتبر الاقتصادي "فيرنيفال" هو أول من صاغ مفهوم التعددية والمجتمع المتعدد في النصف الأول من القرن العشرين. ثم طور عالم الاجتماع "م.ج. سميث" ما بدأه "فيرنيفال" وحاول صياغة نظرية عامة عن " التعددية الثقافية.

[1] الباقر العفيف، **ما وراء دارفور الهوية والحرب الأهلية في السودان**، تر محمد سليمان، ط 1، (القاهرة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2006)، ص 17-18.

[2] الباقر العفيف، **مرجع نفسه**، ص 20.

[3] ليلى مداني، "مراجعة مفاهيمية للأقلية والطائفية.. وتسيسها في ظل تنامي الانتماءات الفرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 13 (جويلية 2018) : 33-43.

[4] عبد الوهاب الطيب بشير،**الأقليات العرقية والدينية ودورها في التعايش القومي في إثيوبيا من الإمبراطورية إلى الفدرالية 1930**-2007، (السودان:مركز البحوث والدراسات الافريقية، 2009) ص 32.

وقد ركز البعض على أن مفهوم التعددية، مفهوم ليبرالي ينظر إلى المجتمع على أنه يتكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة ذات مصالح متباينة ومشروعة ومتفرقة بما يحول دون تمركز الحكم ويحقق المشاركة في المنافع.[1]

المجتمع التعددي Plural Society:

هناك اتفاق عام بأن كل مجتمع يتسم بأنه تعدّدي بمعنى أنه يتضمن عناصر متباينة ومصالح مختلفة وأعضاء ذوي اتجاهات وميول متنوعة، ولكن يبدو أن الاستخدام الشائع لمصطلح المجتمع التعددي – والذي صاغه فيرنيفال Furnivall – لكي يساعده في دراسة المجتمع، والمجتمع التعددي عنده هو الذي يتضمن عنصرين أو نظامين اجتماعيين مختلفين أو أكثر، يعيشان جنبا إلى جنب، دون الاندماج في وحدة سياسية واحدة.

ويبدو من المصطلح أن المجتمع التعددي لا يتضمن إرادة عامة واحدة إلا إذا كانت هناك ضغوط أو ظروف استثنائية يمر بها، ويشبه المجتمع التعددي فيما يتعلق بالناحية السياسية(الاتجاه الفدرالي) بين عدة مقاطعات، ويرى "فيرنيفال" أن المجتمع التعددي يشيد تنظيما من أجل الإنتاج أكثر من الحياة الاجتماعية، وهو مجتمع غير مستقر ويتضمن عدة قوميات، إذ يتعذر على أعضائه أن يعيشوا حياة اجتماعية متجانسة[2]، بحيث يعيشون جنباً إلى جنب، ولكن بشكل منفصل، داخل نفس التجمع السياسي، لكن لا يمكن وصفه بالمجتمع المتكامل، لأن مجال العلاقات المتبادلة بينها هو المجال الاقتصادي فقط.[3]

هذا و تتصف المجتمعات التعددية بثلاثة مميزات وهي:

تباينات تتمتع بدرجة متفاوتة من الثبات لا تتبدل كتبدل الرأي العام.

تصنيف اجتماعي لبعض المجموعات بسبب الاختلاف الديني أو اللغوي أو العرقي.

التباينات في المجتمع المتعدد أو المتنوع ليست تباينات في الرأي العام بل تباينات ثقافية أو لغوية أو عرقية أو طائفية، ولها حدود مرسومة تتميز بعدم التحرك والثبات دون إن تكون حتما نزاعية.[4]

المجتمع التعددي إذن يقصد به المجتمع الذي يزخر بتعدد لغوي وديني، عرقي. . ، الأمر الذي يخلق تلك التمايزات بين الجماعات، كما يعتبر عامل مركزي لتماسك/تشتت الدولة، في حين أن التعقيدات التي تنجم عن المجتمع التعددي تشكل تحديًا كبيرًا للدولة فيما يخص بناء إيقاع ثقافي موحد.

التشذر الهوياتي ووهم الهوية المشتركة

[1] مصطفى منجود، مفهوم التعددية في الفكر السياسي الإسلامي: رؤية منهجية في فكر الشوامخ. (الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية) ،ص4.

[2] عبد الوهاب الطيب بشير، مرجع سابق، ص 32.

[3] Meyer Fortes, ’’The Plural society in Africa‘‘ , South African Institute of Race Relations, 1968 ,p 5. available from: https://goo.gl/6tVnro retrieved 18/02/2019.

[4] وفاء لطفي،" التعددية المجتمعية"، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية،(2012)، 12-13. https://goo.gl/L8WxTu

شهد عالم ما بعد الحداثة، وخاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة، ظاهرة الدول العاجزة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الاثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر[1]، في هذا الشأن يركز التحليل البنائي على كيفية ظهور الصراعات الاثنية التي كانت تركز بشكل كبير على دور الهويات داخلها وشعورها بضرورة ممارسة دورها، وفي الحقيقة فالصراعات ليست نتيجة الاختلاف في الهوية بين المجموعات الاثنية مما يدفع للتصادم، وإنما بعض التصورات المرتبطة بـ :

فرض أحد الجماعات الاثنية ذات الأغلبية ثقافتها بالقوة على باقي الجماعات الأخرى لتحقيق التجانس.

العلاقات التفاعلية بين الجماعات الاثنية داخل الدول خاصة تلك العلاقات القائمة على العنف إذا كانت أحد الجماعات تتعصب لمكونات هويتها فتتكون رغبة لدى هذه الجماعة لحماية قيمها ذات التهديدات الناجمة عن تصورات حقيقية أو وهمية، وهذا ما يساهم في تكثيف التوتر بين الجماعات إلى حد الوصول إلى نقطة الصراع.[2]

تسييس الاثنية بما يخدم مصالح ضيقة..

من هذا المنطلق وإسقاطا على حالة الدولة في إفريقيا، يدرك أي دارس للشأن الإفريقي أن أغلب الدول الافريقية – أو على الأقل في مرحلة ما – كيان سطحي، أي مجموعة مفككة من المجتمعات العرقية جرى توحيدها في كيان واحد، وبعض الدول تضم المئات من العرقيات.. وغالبا ما يحدد حجم التجمع العرقي السلطة السياسية، والقائد يكون فرد من الاثنية الغالبة (المعيار العددي).

وعلى الرغم من تعبيرهم عن الولاء للدولة القومية، فقد استغل القادة الأفارقة بشكل متكرر ارتباط أسمائهم بدولة مجهرية (العرق، الطائفة، القبيلة ..) في التفرقة بين مواطنيهم والسيطرة عليهم، على نحو أضر بالدولة الكبيرة الأوسع، وقللوا من أهمية دور الثقافات التقليدية للدول المجهرية في مجتمع حديث، حتى عندما استغلوا العرقية في الاحتفاظ بقبضتهم على السلطة. وبفعلهم هذا، فقد عكسوا تكتيكات "فرق تسد" الاستعمارية ذات الآثار الكارثية. وهكذا، تتنامى الأحقاد بين هذه الكيانات وتكون غالبا هي المصدر الرئيس للعنف[3]

هذه الأحقاد يمكن أن تنتشر بسرعة، فبمراجعة تاريخية لحالتي رواندا والسودان يمكننا أن ندرك أنه ومع تحريض مناسب يمكن أن يتحول وعي متعمق منذ النشأة بهوية مشتركة مع جماعة من الناس إلى سلاح قوي يوجه بوحشية ضد جماعة أخرى (معضلة الصراعات الاثنية/ المعضلة الأمنية[4])، والواقع يثبت أن

---

[1] عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن: برنامج البحث في الأمن المجتمعي، ص ص 3-4 على الموقع https://goo.gl/HaKYay

[2] نعيمة زواوي، "الصراعات الاثنية والدينية في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا". (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات إفريقيا، جامعة الجزائر 3، 2014)، ص ص 16-17.

[3] وانغاري ماثاي، إفريقيا والتحدي، تر أشرف محمد كيلاني،(الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مارس 2014)، ص 172.

[4] يرى باري بوزان Barry Posen أن منطق انهيار الدولة أو إعادة الهيكلة فيها غالبة ما يكون نتيجة عمل هذه الجماعات الاثنية على ضمان بقائها بوسائلها الخاصة. انظر: عادل زقاغ، مرجع سابق، ص ص 3-4 .

كثيرا من النزاعات والأعمال الوحشية في العالم تتغذى على وهم هوية متفردة لا اختيار فيها، وفن بناء الكراهية يأخذ شكل إثارة القوى لهوية مزعومة السيادة والهيمنة تحجب كل الانتماءات الأخرى[1]، ففي حالات كثيرة يمكن لشعور قوي– ومطلق– بانتماء يقتصر على جماعة واحدة، لن يحمل معه إدراكا لمسافة البعد والاختلاف عن الجماعات الأخرى فالتضامن الداخلي لجماعة ما يمكن أن يغذي التنافر بينها وبين الجماعات الأخرى (الهوتو والتوتسي في رواندا) من خلال فرض هويات مفردة انعزالية وعدوانية [2]

الدولة في إفريقيا: قراءة في معاملات الضعف البنيوي.

لا يخفى على احد أن الواقع الأفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية. فثمة فروق واضحة بين إفريقيا الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء. وحتى في إطار إفريقيا غير العربية هناك تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية)، والدول الفرنكفونية (الناطقة بالفرنسية، والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية)، كما تمتلك افريقيا نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة[3].

سكان إفريقيا، رغم عددهم القليل (حوالي 690 مليون) منقسمون من حيث اللغة إلى أقسام كثيرة جدا، فقد أحصى الخبراء حوالي 800 ألف لغة افريقية، ولكن هذه اللغات العديدة جدا تتفاوت فيما بينها في عدد المتكلمين بها تفاوتا ضخما، ففي جمهورية الكونغو يعيش قرابة خمسة عشر مليونا من الناس، هذا العدد الصغير يتكلم – حسب الأستاذ اللغوي جاستون فان بولك G. Van Bulck – 518 لغة من لغات البانتو. هذا فضلا عن مجموعات اللغات السودانية في شمال الكونغو !

ولكن ليست كل إفريقيا مقسّمة لغويا إلى هذا العدد من اللغات المجهرية الحجم، فهناك لغات يتكلم بها عدد كبير من السكان، مثلا لغة الهوسا التي يتكلم بها قرابة ثمانية ملايين شخص في شمال نيجيريا، ولغة اليوربا التي يتكلم بها قرابة 4.5 مليون شخص، وأكبر اللغات المنتشرة في إفريقيا بلا شك اللغة العربية التي يتكلم بها كل سكان إفريقيا الشمالية وإفريقيا الصحراء، وتوجد بأفريقيا كذلك كافة الأديان السماوية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية.[4]

هذا و يمكننا تقسيم لغات القارة السمراء وفق أربع فصائل لغوية كبرى (تشعبات أسرية كبرى Grands Phylums كما حددها غرينبرغ Greenberg كالتالي:

---

[1] أمارتيا صن، **الهوية والعنف وهم المصير الحتمي**، تر. سحر توفيق،(الكويت: إصدارات المجلس الوطني للثقافة الفنون والآداب، 2008) ، ص 11.

[2] أمارتيا صن، **مرجع نفسه**، ص 18.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات العرقية والسياسات في أفريقيا .. الأسباب والأنماط وآفاق المستقبل، **قراءات إفريقية**، العدد الأول، (أكتوبر 2004)، ص ص 44- 53

[4] محمد رياض، كوثر عبد الرسول، **إفريقيا دراسة لمقومات القارة**،(مصر:مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014) ص ص 191- 192.

أسرة النيجر والكونغو: والتي تتضمن 1436 لغة ، الأسرة الآفرو–الآسيوية: 371 لغة، النيلية الصحراوية: 196 لغة الخويسان في جنوب القارة والتي تتحدث بـ: 35 لغة، إلا أن هناك أقل من 100 لغة لديها قواعد مرجعية كاملة ودقيقة بشكل معقول. [1]

وبالنظر إلى التوزيع اللغوي في إفريقيا يتضح وجود ثراء لغوي في الدولة الواحدة – الأمر الذي لم تحسن الدول الإفريقية استغلاله– كما أن هذه اللغات هي لغات عابرة للحدود مما يؤدي إلى عدم وجود تناسق و تناغم لغوي داخل الدولة الواحدة، و هو الوضع الذي ساهم في تعميق الفوارق و إظهار الانقسامات داخل المجتمعات الإفريقية[2]، هذا ما يحدث معضلة ثقافية مجتمعية، لان الثقافة مبنية على تفاعلات معقدة ومتواصلة تنتج الاختلاف باستمرار ، و التعددية تعبر عن الاختيار المتعمد للاعتراف بالاختلافات ليس من أجل الحد منها، بل لمعالجة التفاعلات في الوضع السياسي[3].

إذن؛ هذا التشكيل اللغوي والثقافي المتنوع في القارة الأفريقية إضافة للبنية المتمايزة التي تطغى على هذه اللغات؛ يعتبر عامل مركزي لقياس تماسك الدولة في إفريقيا. فالتعقيدات اللغوية تشكل تحديًا كبيرًا فيما يخص بناء إيقاع ثقافي موحد و اختيار لغة قومية لمجتمع ما مليء بالتعدد الإثني والثقافي في أفريقيا[4].

كما تتمير القارة الافريقية بتعددها الإثني، ففي الصومال – على سبيل المثال لا الحصر– تبرز "الأرومو" وهي أكبر إثنيه إثيوبية حوالي 40 بالمائة من نـسبة السكان، في حين تشكل" الأمر هـــرة" نسبه 35 %، و التـجريـين بـ 6 %، "السيدامو" و الشانكيلا بـ 6% لكلاهما أيضا، إلى جانب "العفر" بحوالي 4 بالمائة و "الكوارج" بنسبة 2 بالمائة.[5]

في حين أن التكوين الإثني في منطقة دلتا النيجر مكون من مجموعات عرقية عدة، وتعد عرقية إيجاو هي الغالبة في إقليم دلتا النيجر الغربية، في حين يتكون إقليم شرق دلتا النيجر يتكون من مجموعة عرقية واحدة وتشترك في لغة واحدة.[6]

---

[1] *Bernd Heine et Derek Nurse, **Les langues Africaines**, (Paris: Karthala, 2004) Paris, p p 9-14.*

[2] محمد البشير الأعور، الانقسامات الاجتماعية و التنمية و الديمقراطية و الاستقرار السياسي في دول شرق إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، ص ص 65-66.

[3] Déclaration de Cancun sur la diversité culturelle. https://goo.gl/k1r71H

[4] نونقيلا ماسيليلا، " التعدد اللغوي كمعضلة ثقافية وسط المجتمعات الأفريقية"، تر منجد باخوس، مقال من موقع جيل جديد، تم تصفح الموقع يوم 17-07-2018. https://goo.gl/2KpJ38

[5] علي الشيخ أحمد أبو بكر، الصومال و جذور المأساة الراهنة، (بيروت: دار ابن خرم، 1992)، ص 103.

[6] عتيقة كواشي، صابر حموتة، "النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية** 12 (جانفي 2018): 104-114.

و يضم جنوب السودان لوحده العديد من الجماعات الاثنية المتمايزة الأصول والمتباينة العادات والتقاليد والمعتقدات، فجماعة "الدنكا" التي تنقسم بدورها لعدة قبائل، ويعتنقون الديانتين المسيحية والإسلام، جماعة "الشيلوك" التي تأتي في المرتبة الثانية من ناحية العدد في جنوب السودان وأغلبهم مسلمون، جماعة "النوير" وينقسمون بدورهم إلى قسمين شرقي وغربي، يتفرع كل منهما بدوره الى أقسام أصغر[1]، جماعة "الراندى" كأكبر جماعة إثنية، كما يوجد عدة جماعات إثنية أخرى مثل جماعة "الينام ينام"، جماعة المبان، البرن والبرتا والنجسنا. [2]

وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام 1967م والتي استمرت نحو ثلاثين شهراً، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الأفريقية الأخرى مثل: رواندا، وأنجولا، وموزمبيق[3]، وبوروندي التي يعيش فيها مجموعتان عرقيتان: التوتسي وهم يمثلون 16 % الاقلية التي تمثل الطبقة الحاكمة، والهوتو ويمثلون الأغلبية 84%، وحاول الهوتو الاستيلاء على السلطة من التوتسي ولكنهم فشلوا، وأعقب ذلك قيام التوتسي بمذبحة وحشية في حق الهوتو، حيث قضوا على ما يقرب 3.5% من الهوتو كما جاء في تقرير حقوق الإنسان، وأصبحت بورندي من البلدان الفريدة التي تحتكر فيه ا السلطة أقلية عرقية وهي التوتسي، بينما تحول الهوتو إلى مواطنين من الدرجة الثانية، وأبعدوا عن الوظائف المدنية والجيش والتعليم الثانوي و الجامعي.[4]

مشكلة الاندماج الوطني: الانتماءات القبلية والعرقية بدل الولاء لسلطة الدولة

حسب الأستاذ إبراهيم نصر الدين يرى أنها " :تتصل بأزمة علاقات أفقية داخل المجتمعات حيث نجد أن أفراد المجتمع وجماعاته، ليسوا على استعداد للتعامل سويا كشركاء، حيث يختفي مفهوم الولاء و يضعف، و يؤكد أن هذه المشكلة تنتج عن عجز النظام السياسي بشكل أدى إلى علو الولاءات الفرعية دون الوطنية على الولاء الوطني، وهو ما يفسح المجال أمام تفاقم حدة الصراع بين الجماعات المختلفة، و بين هذه الجماعات و النظام السياسي ذو ولاءات فرعية تتسم بسمات وطبيعة اثنيه أو

[1] Evans Partchard and m.Forter, African political systems (london: oxford university press, 1970) pp 270-298.

[2] عبد القادر إسماعيل، مشكلة جنوب السودان: دراسة لدور الأحزاب السياسية(القاهرة: مطابع الفتح، 1994)، ص ص 16-25.

[3] حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق**، ص ص 44- 53

[4] عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الافريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، ط1، (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2005) ص 151.

ثقافية كاللغة و الدين أو القومية أو العرق أو العشيرة و القبيلة و تفرعاتها[1]، هذا الوضع يوفر المناخ المناسب لبروز تناقضات الهوية إلى السطح، ولانتشار عدم الاستقرار داخل المجموعة[2]، في هذا الشأن قد شهدت زائير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حاليا) واحدة من أكثر الحروب الأهلية دموية (أزيد من أربعة ملايين ضحية). ويعلل المحللون هذه الحرب بترسخ الانتماءات القبلية والعرقية بدل الولاء لسلطة دولة تلعب فعلا دور "الوازع" الذي يسنده ابن خلدون للدولة.

فهذه المجتمعات القبلية "الانقسامية" والتي توصف أحيانا بأنها "بلا زعيم" أو "بلا دولة". والصراع الفردي (الثأر) أو الجماعي (الحرب بين القبائل) هو الوسيلة الأساسية وربما الوحيدة التي كانت هذه المجتمعات تحل بها التناقضات التي تنشب بين أفرادها أو جماعاتها. وكان "إيفانس بريتشار" يرى أنه لا يمكن أن يقوم بين القبائل إلا الحروب. وهذا ما يميز جذريا بين الفضاء القبلي وبين طريقة إدارة الدولة القائمة، حسب التعريف الشهير الذي وضعه ماكس فيبر Max Weber على احتكار شرعية ممارسة العنف الجسدي من قبل دائرة الدولة.[3]

و عشية خروج الاستعمار من معظم الدول الأفريقية تركها و لم يكن هناك أي برلمانات منتخبة تمثل الشعوب، كان هناك ما يسمى بالمجالس الاستشارية التي تقدم بعض المشورات للحاكم أو المسْتَعْمِر، و كانت غالبية الشعوب الأفريقية في هذه الحقبة هي عبارة عن قبائل مختلفة،[4] الأمر الذي زاد من حدة التشرذم و التناحر المجتمعي، من أجل الثروة والسلطة حينا، ومن أجل البقاء في أحايين أخرى.

فضلاً عن ذلك؛ أدت السياسات الاستعمارية إلى ترسيم الحدود بين دول القارة بشكل مصطنع، يتوافق مع مصالح القوى الاستعمارية، ولكنه يتنافر مع واقع الشعوب الإفريقية وخصوصياتها، فكانت خطوط الحدود تفصل بين أبناء الجماعة الإثنية الواحدة؛ مما أدى إلى انقسام تلك الجماعات بين أكثر من دولة، وفصلها عن مصادر نشاطها الاقتصادي ومناطقه، وإجبارها على العيش داخل حدود مفروضة عليها مع جماعات إثنية أخرى متمايزة عنها في المعتقد الديني واللغة والسمات البيولوجية، ومختلفة عنها في التجربة التاريخية، ومثال ذلك جماعة «التوتسي» في إقليم البحيرات العظمى، حيث تتوزع تلك الجماعة بين كل من رواندا، وبوروندي، والكونغو الديموقراطية، وأوغندا، وغيرها؛ مما جعل منها مصدراً لعدم

---

[1] عبد الرحمن فريجة، "المعضلة الأمنية للدولة في أفريقيا: دراسة في تأثير العامل الاستعماري على تنامي الو لاءات الفرعية"، مقال من موقع المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع بتاريخ 05-01-2019 نقلا عن https://goo.gl/2V1vap

[2] الباقر العفيف، **مرجع سابق**، ص 21.

[3] عبد الودود ولد الشيخ، القبيلة والدولة في افريقيا، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، (سبتمبر 2011)، ص ص 2-3. https://goo.gl/a69wbV

[4] عبد الرحمن فريجة، **مرجع سابق**.

الاستقرار في الإقليم، وخصوصاً بعد أن تنامي لديها حلم إقامة «إمبراطورية توتسية في البحيرات العظمى».

وعلى صعيد آخر؛ سعت الحكومات الإفريقية بعد الاستقلال إلى تحقيق «الاندماج الوطني» بين الجماعات الإثنية المتعددة التي تعيش على أقاليمها، وذلك من أجل بناء الأمّة، بيد أن السياسات الحكومية التي تُبعت غلب عليها الطابع «التمييزي القسري الاستبعادي»، فكانت الأنظمة الحاكمة تُغدق العطايا والمناصب على أبناء جماعاتها الإثنية على حساب أبناء الجماعات الإثنية الأخرى، مع العمل على تكريس نمط الحكم الشخصي، واتباع سياسات «أبوية»، تقمع المعارضة، وتسعى لاستئصالها، ومثال ذلك سياسات «صمويل دو» في ليبيريا، و «موبوتو» في زائير (الكونغو الديمقراطية الآن).

وكان من نتائج هذه السياسات أن تعذّر بناء الأمّة في معظم دول القارة؛ مما ولّد نتائج عكسية، كان أهمها حدوث أزمة عدم التكامل الإقليمي، وكذا عدم التكامل السياسي، وكان من مظاهر ذلك: التظاهرات، والتوترات الأمنية، والإضرابات، والتمرّدات المسلحة، والانقلابات العسكرية، والمحاولات الانفصالية، وحروب العصابات، بيد أن أخطر تلك المظاهر على الإطلاق تمثل في «اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في القارة»، حيث مثّلت تلك الصراعات والحروب أبرز أشكال التفاعلات الإفريقية – الإفريقية في أعقاب الحرب الباردة، فخلال المدة من 1990 إلى أفريل 1997 اندلعت في إفريقيا أكثر من 30 حرباً، كان معظمها داخلياً، وفي العام 1996 وحده، نُكبت 14 دولة إفريقية بنزاعات داخلية مسلحة، ناجمة عن عوامل عديدة في مقدمتها العوامل الاثنية.

وهكذا باتت الاثنية محفزاً أساسياً لإثارة الصراعات والحروب الأهلية في إفريقيا, فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات والمصالح الاقتصادية، والصراع على السلطة؛ فإن تلك العوامل لا تحدث تأثيراتها في الغالب إلا بعد أن تتداخل مع العوامل الاثنية، فالإحساس بالظلم والحرمان من جانب جماعة أو جماعات إثنية معينة هو بداية الطريق نحو اندلاع الصراعات والحروب الأهلية في مجتمع ما.[1]

تسييس القبيلة :

على الرغم من استقلال معظم الدول الافريقية وتزامن ذلك مع انتشار الخطاب الوحدوي من قبل القادة، إلا أنه وميدانيا وجدت القبائل المستفيدة وقت الاستعمار نفسها في حالة قوة واعتبرت أحقيتها لتولي شؤون الدولة أمرا مشروعا نظرا لكفاءتها وعدم أحقية القبائل الأخرى لعدم نضجها الفكري، لتواصل

1 أيمن السيد شبانة، "الصراعات الاثنية في إفريقيا الخصائص، التداعيات.. سبل المواجهة"، قراءات افريقية، العدد 6، (سبتمبر 2010) ، ص ص94-104.

معظم النظم الافريقية نمط سياسة الاستعمار في تعاطيه مع المشعلة الاثنية من خلال المحاباة والتفضيل والالتجاء إلى التحريك وتسييس الاثنية (نقل الاثنية إلى الطابع السياسي) لتحقيق مكاسب لصالح الحاكم فيما يتعلق بتقسيم الثروة والمناصب، الأمر الذي اعتبرته الجماعات الاثنية المستهدفة اعتداءا وهضما لحقوقها وجعلها تعتمد على العنف كآلية لتجسيد حقوقها وإيصال مطالبها إلى النظام الحاكم أو الجماعة الاثنية المهيمنة.[1]

وفي ظل نظام اجتماعي قبلي مبني على تراتيبة في علاقاته ومصالحه وخصوماته وسلطاته وعصبياته، ينطوي مفهوم العصبية على قيم ضيقة من التعصب والانغلاق والتقوقع، وينجم عنه سلوك نمطي وقيمي تآلفي وتوادي تجاه المركز وتناحري تباغضي تجاه الآخر أياً كان الذي ينظر إليه كمنافس أو عدو، لذا ينمي التعصب الصراعات العنيفة ويزيد حدتها وضراوتها وفق دالة تكرارية تحكمها صيرورة وقوانين الصراع وآلياته، غالب ومغلوب منتصر ومهزوم، ففي علم الاجتماع السياسي الإفريقي تحول الدور السياسي للأقليات إلى ظاهرة سلبية على الديمقراطية والدولة والقبيلة ذاتها ومقلقة للمجتمع بأكمله، وبروز نماذج لسلطة القبيلة (قبيلة الدولة ودولة القبيلة) تحت غطاءات الديمقراطية الصورية التي يوفرها نموذج الديمقراطية التعددية (الحزبية) التي أخذت شكلها ولونها ومكونها الإفريقي على شكل ولون وعدد القبائل الإفريقية.

وتميز تسييس القبيلة وتحزيبها وتسليحها (أدلجة القبيلة) في إفريقيا إلى ظهور وتنامي وتأجيج عصبيات قبلية ذات توجه سياسي سلطوي هدفه الوصول إلى السلطة مما أضعف الشعور الوطني وأضر بالوحدة الاجتماعية وهدد بانهيار الدولة والأمن الاجتماعي وأفشل التنمية وأشعل الحروب وأشاع العنف، وكان سبب ذلك سيادة الفكرة العصبية القبلية فلا يعملون إلا في ضوء هذه العصبيات وما تمليه عليهم.

وقد شهدت القارة الإفريقية تسييساً للظاهرة الحزبية من حيث تشكل الأحزاب السياسية على أسس إثنية وما يترتب على هذا الأمر من تمثيل للمصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقاً لهذه الأسس.

أدلجة التعصب بمعنى أدلجة الظاهرة الحزبية (القبلية) تقود حتماً إلى الصراع (سلمي- عنيف) وتفتح الباب على مصراعيه إلى مزيد من التوترات المتولدة عن التعصب المتبادل فالتنوع والتعدد والتنافس يمكن إثارته في قالب صراعي محض على السلطة والمصالح، لصالح النخب التي لا تخلو من مشاريع خاصة تختبئ وراء المشروع القبلي أو الديمقراطي أو الحزبي.[2]

---

[1] سمية بلعيد، "النزاعات الاثنية في إفريقيا وتأثيرها على مسار الديمقراطية فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية نموذجا"، (مذكرة ماجستير في الحقوق والعلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص 2.

[2] اشقيفه الطاهر سعيد، "الديمقراطية والقبيلة في أفريقيا الصومال أنموذجاً"، ورقة مقدمة إلى الندوة الدولية حول أفريقيا الحاضر وآفاق المستقبل، نيامي – النيجر 2008، ص13.

فتحولت القبائل إلى أحزاب وأصبح شيخ القبيلة هو رئيس الحزب يورث منصبه الحزبي لأبنائه وأقربائه والمؤسسة القبلية تحولت إلى حزب عرقي يصون مصالح القبيلة ويحاول أن يفرض نفوذ أبناء القبيلة في لعبة توزيع الثروة والنفوذ والمناصب"، خطورة القبيلة عندما تتحول إلى حزب سياسي تكمن في أنها تخل بسلم الأولويات الانتمائية حيث يتراجع الانتماء والولاء للوطن ليصبح الولاء للقبيلة ككيان له الأولوية المطلقة.[1]

سياسات المستعمر ودورها في تكريس الفوارق الاثنية

كما تم التطرق إليه آنفا، أوجدت الحدود المصطنعة التي رسمها المستعمرون للقارة الافريقية في مؤتمر برلين مشاكل الحدود الحالية التي نتجت عنها أزمة التكامل القومي في إفريقيا، ابتداء من التقسيم العشوائي للقارة الافريقية[2]، هذا التقسيم الذي لم يراعي الوحدات الثقافية والسياسية السابقة وقد تمت إدارة الفضاءات الإفريقية المغزوة بشكل "قبلي" و"إثني"بعد أن سُلِبوا استقلاليتهم السياسية[3]، و استند على المصالح الاستعمارية لا على الواقع الديمغرافي ذلك أنه، قضية تقسيم المستعمرات الافريقية لم تثر على أساس الجغرافيا الاثنية–الشعبوية، ولكن أثيرت على أساس القطاعات الجغرافية لأنماط الإنتاج الكولونيالية ومشاريعها المقترحة، وخاصة في إنتاج المواد الخام (التعدينية والزراعية)، إلا أن دور القوى الاستعمارية لم يقف عند هذا الحد، بل راحت هذه الأخيرة تعمل على إذكاء الصراع بين الجماعات المختلفة، حيث نظرت للعامل الإثني على أساس أنه أداة لخلق الصراعات الطائفية (سياسة فرق تسد Divide and Rule)، فسعت لدعم مجموعات قبلية دون أخرى، وكان المعيار الذي استندت إليه هو موقف الجماعات القبلية من النظام الاستعماري، بالإضافة لدرجة قوة / ضعف هذه الجماعات، فظهرت نتيجة لذلك بعض الجماعات المتميزة مثل "الكريول" في سيراليون، و"الباجندا" في أوغندا، و"الكيكويو" في كينيا، و"الباروتسي" في زامبيا .. وجراء هذه الامتيازات تمكنت هذه الجماعات من الوصول للسلطة خلفا للمستعمرين، غير أن الجماعات الاثنية الأخرى رفضت الخضوع لهذه الجماعات "المتميزة" بل راحت تنظر إلى أية سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الاندماج الوطني، بأنها لا تعدو كونها دعوة لتحويل ولاءاتها الاثنية إلى ولاء الجماعة المسيطرة التي ينتمي إليها رئيس الدولة، فخلقت نوع من الحساسيات الاثنية وقد أدى ذلك إلى أزمة ثقة بين الجماعات، وفشل أي محاولة خلق حس قومي مشترك[4].

---

[1] اشقيفة الطاهر سعيد، **المرجع نفسه**، ص 16.

[2] عايدة العزب موسى، **قرن الرعب الإفريقي الغزو والمقاومة** ، ط 1،(مصر: دار البشير للثقافة والعلوم،2014)، ص 15.

[3] عبد الودود ولد الشيخ، **مرجع سابق**، ص 4.

[4] بهاء الدين مكاوي، الصحوة الاثنية في إفريقيا، **مجلة دراسات حوض النيل** 5 (2003) : 6-18. متحصل عل https://goo.gl/dBR5Ro

إفريقيا: صراع المتعدّد (التمايزات العرقية في مواجهة الهوية الوطنية)

اختلف الباحثون في تقدير أهمية الرابطة الأساسية للجماعة العرقية، فبعضهم يشير إلى رابطة اللغة والثقافة، ويضيف بعض ثان إلى ذلك رابطة الوعي بالأصل المشترك والوعاء الإقليمي، وقد يضيف بعض ثالث إلى ذلك خصائص التكوين النفسي، لكن ما هي أبرز خصائص الرابطة العرقية؟

يمكن في هذا السياق الإشارة إلى أربع خصائص أساسية:

أن الرابطة العرقية تتميز عما عداها من روابط اجتماعية في كونها وراثية وليست مكتسبة، فهي تعبر عن مصير محتوم للفرد بحكم الميلاد.

كما أنها من ناحية ثانية: تتميز بمشاركة أفرادها في جملة من القيم والمعتقدات، وعادة ما يتم التعبير عن ذلك بشكل مؤسسي، فالجماعات العرقية تمتلك مؤسسات جماعية توازي بشكل أو بآخر تلك الموجودة في المجتمع ككل. يعني ذلك ولو بشكل غير مباشر أن المؤسسات ذات الطابع العرقي تشكل تهديدا لسلطة الدولة الوطنية.

وتتمثل السمة الثالثة للرابطة العرقية في وجود تمايزات داخل الجماعات العرقية. وقد يعزى ذلك إلى متغيرات العشيرة والجماعات العمرية والانتماء الإقليمي، وهو ما يؤدي إلى صراعات داخلية تزيد من تعقيد السياسات الوطنية للدولة الأفريقية. وليس أدل على ما ذلك من الصراعات التي تشهدها جماعة "الشونا" في زيمبابوي بين فئات الكارنجا والزيزورو والمانيكا، وغيرها من البطون والعشائر من أجل السلطة والهيمنة.

إن العرقية في أفريقيا تتميز بأنها يمكن أن تتلاءم مع المواقف والسياقات المتنوعة والمعقدة بحكم ما تنطوي عليه من ولاءات فرعية متعددة. على أن التساؤل الأكثر أهمية يتعلق بمدى امتلاك الجماعات العرقية في أفريقيا لوجدان عام أصيل لم يتغير؟. يميل بعض الباحثين إلى القول بأن: الهوية العرقية قد تم تكريسها في فترة حديثة نسبيا في تطور الدولة الأفريقية، ولا سيما في ظل الممارسات الاستعمارية، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية، والخدمات الاجتماعية الذي ميز المرحلة الاستعمارية ومرحلة ما بعد الاستعمار[1]، فأصبحت بذلك تلك الهويات العرقية عامل زعزعة لأمن و استقرار للهوية الوطنية.

هذا التوجه يحتاج مراجعة لمسلّمات الإثنو واقعية التي تعلي من أهمية الهوية في تعريف البيئة الأمنية للدولة، في هذا يرى "تيدهوبف" أن الهوية المشتركة قد تقلل أزمة الأمن التي تحدثت عنها المدرسة الواقعية، ورأى "كولين كال" أن الهوية المشتركة آلية ثالثة إلى جانب القيم والهياكل التي تدعم فكرة السلام الديمقراطي. وترى "إليزابيث أجيستام" أن هناك ارتباطا بين مفهومي الهوية والأمن، وذلك لأن الهوية

[1] داريوش شايغان، **أوهام الهوية. تر: محمد علي مقلد**، ط 1، (منشورات دار الساقي في إطار بحوث اجتماعية، 1993)، ص. 71.

تعرف الذات، وتعرف الآخر الذي يواجه الذات، وبالتالي تحدد ما يعد مصدر تهديد، وترى كذلك أن ديناميكيات الهوية الوطنية يفترض فيها تداخلها مع المدركات الخاصة للأمن .

ولعل أعظم من يمثل هذا التوجه هو المفكر ألكسندر وندت (البنائية) عندما ركز على خصوصية وأهمية محدد " الأنا " و " الآخر " في تحديد معامل عدم استقرار، فقط يجب تصويب النظر في مفهوم " الهوية التشاركية CORPORATE IDENTITY " بوصفها هوية شخصية للدولة PERSONAL IDENTITY ، الأمر الذي يؤدي حتما إلى سلم وأمن مشترك.[1]

فالدول في إفريقيا تعرف تعددا في الهويات التحتية من تمثلات إثنية كثيرة، وكل تلك الهويات التحتية والتي يسميها الباحث حسن رشيق بالهوية اللينة لأنها تنتظم في إطار اجتماعي صغروي، تؤسس للمشهد الاجتماعي والوطني، وتظل متمسكة بأفق فضائها العمومي الخاص، الذي يتقاطع مع ملاكات الفضاء العمومي العام، ما نقصده من الفضاء العمومي الخاص هو ذلك المجال الاجتماعي الذي يظل خاضعا بشكل لزومي لأفق الهوية اللينة، كما المسجد والكنيسة ومقر الحزب، في حين الفضاء العمومي العام هو المجال الذي يدخل ليس فقط الفضاء العمومي الخاص بل يتجاوزه إلى مقام التدبير الكلي داخل جغرافية السيادة الوطنية. وعليه فإنه لا يجب على الهويات اللينة أن تقع في عرض الهوية الصلبة بوصفها رامية إلى إزاحة التناقض في القرار والمساس بمقتضى الولاء.[2]

لذلك سرعان ما تضمحل الهويات التحتية (الفردية، الاثنية، الحزبية، الدينية ...) لفائدة العناصر التاريخية المشتركة والتجارب الإنسانية المتحدة وخصوصا في أزمنة الأزمات والحروب، حيث تنصهر الهويات التحتية ضمن الهوية الوطنية، وطبعا إذا كانت الهويات التحتية متأتية من حواسم جغرافية و إثنية وربما اقتصادية وسياسية، إلا أن الهوية الصلبة أو العليا متأتية من الرؤية الكليانية للدولة الوطنية، والتي ترتفع عن سقف تدبير التوافقات السياسية، بمعنى أن الإرث التأريخي للدولة من جهة بعدها التأسيسي تظل هي الحاكمة على المستوى الهوياتي، وهذا هو التحدي الأساسي لأية دولة وطنية قوية

[1] Alexander Wendt,” social theory of international politics, Cambridge studies international relation,(Cambridge university press 1999). p 224.
[2]Hassan Rachik, " Identité dure et identité molle", RevistaCidob d’AfersInternacionals), p . 191.

ومقتدرة بأن تصهر مجمل الهويات التحتية (الهوية اللينة) بشكل يجعلها تتوافق مع التصور الكلي كما يقول المفكر عبد الله العروي " لا دولة حقيقية بدون أدلوجة دولوية[1] .

ويولي دارسو الحروب الأهلية في إفريقيا أهمية خاصة للبعد الإثني باعتباره المحرك الرئيسي لتلك الحروب؛ ذلك أن الحروب الأهلية تبدأ «باستقطاب إثني» حاد داخل المجتمع يسمح بتعبئة الموارد وحشد الصفوف على أسس إثنية بالأساس).

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الظاهرة الإثنية في حد ذاتها لا يعتبر سبباً كافياً لظهور الصراعات الأهلية؛ حيث إن هذه الصراعات تبرز إلى الوجود فقط عند شعور جماعة أو جماعات إثنية معينة بالحرمان والظلم بسبب تعرضها لنوع من أنواع الضرر الجماعي المتمثل في عدم المساواة الاجتماعية، وحرمان أعضائها من التمتع بمستوى معين من الحياة المادية التي تتمتع به الجماعات الأخرى، أو حرمانها من المشاركة في تداول السلطة.... إلخ. [2]

بمعنى آخر، فإن الظاهرة الإثنية تعتبر ركيزة أو أساساً للحرب الأهلية عندما يجري رسم وتنفيذ السياسات العامة للدولة على أساس الاعتبارات الاثنية المتحيزة.. مما يؤدي بطبيعة الحال إلى تصادم الهويات الفرعية بالهوية الوطنية، الأمر الذي يذكي النعرات الما–بينية ويؤدي إلى صعوبة تكوين هوية وطنية صلبة.

إشكالية التَّعامُل مع التَّعدُّد :بين إستراتيجية الإقصاء وإستراتيجية التسوية وإدارة التعدّد **(تحليل مدى كفاءة الحكومات الإفريقيَّة)**

أساءت النظم السياسية لعديد البلدان الإفريقية – بدرجات متفاوتة– إدارة التنوع، فبدلا من أن تحقق الوئام أو السلم الأهلي–المدني بين أبناء المنطقة أو أبناء الدولة الواحدة، سعت وبفعل قلة خبرتها أو سوء مقاصدها، أو عدم احترامها الآخر أو إتباعها سياسية البعد الواحد إلى إثارة النزاعات والاضطرابات بين معظم المكونات الاثنية للدولة الواحدة، إن لم يكن كلها، وتعدت ذلك إلى إشعال فتيل الحرب مع الدول

[1] الأدلوجة هي ما يستوعبه المواطن ويترجمه بعد حين إلى ولاء، فيعطي بذلك ركيزة معنوية قوية

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي،"أثر العوامل الداخلية والخارجية فى عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا". مقال من موقع الحوار المتمدن، تم تصفح الموقع يوم 25-03-2018 نقلا عن https://goo.gl/AB5AmL

الأخرى داخل الإقليم، الشأن الذي جعل المنطقة تعيش الوضع ذاته الذي وصفه المفكر الانجليزي المعروف"توماس هوبز": بأنه" حرب الجميع ضد الجميع والواحد ضد الكل والكل ضد البعض وهكذا..."[1]

فعندما تفشل النظم السياسية في حصر الخلافات والنزاعات الاثنية أو إيجاد الحلول الملائمة لها، ومنع تجددها واندلاعها من جديد، تتطور هذه الصراعات إلى حروب أهلية بين مختلف الجماعات الاثنية، ويتجاوز النظام إلى إحداها أو إلى مجموعات منها على حساب المجموعات الأخرى داخل البلد، الشأن الذي يؤدي في المحصلة إلى قيام المناوئين للدولة باختيار نظام سياسي بديل يمثل مصالحهم ويقودهم في معركة البقاء، هكذا ينشأ نظامان سياسيان داخل الدولة الواحدة، مثلما حصل في السودان (حكومتا الخرطوم وجوبا)، والصومال أيضا وكانت النتيجة تمزقه هو الأخر، لكن لا إلى كيانين بل إلى أكثر، كيان في الشمال، أطلق على نفسه جمهورية أرض الصومال، وكيان في الشمال الشرقي سمى نفسه إقليم "بونط"، والثالث في مقديشو والأخير معرض لاحتمال التشرذم إلى أكثر من كيان، وهو ما حول الصومال إلى دولة فاشلة عن جدارة.[2]

نخلص إلى أن المجموعة الاثنية لا تشكل تهديدا لاستقرار الدولة إلا عندما تطرح مشكلة سياسية، وتنشأ المشكلة الاثنية عندما تتحول المجموعة الاثنية إلى حزب أو قناة للسلطة فكل جماعة تمتلك ثقافة خاصة بها فرضها الواقع البيئي للعادات والتقاليد والقيم الموروثة وحرية التعبير عنها، وإذا حرمت من ذلك تحدث الاضطرابات لان الشعور بالحرمان من الحقيق وفقدان السلطة يولّد لدى الجماعة الاثنية تمسكا شديدا بالهوية الثقافية وتطرح عندئذ مشكلة سلطوية.[3]

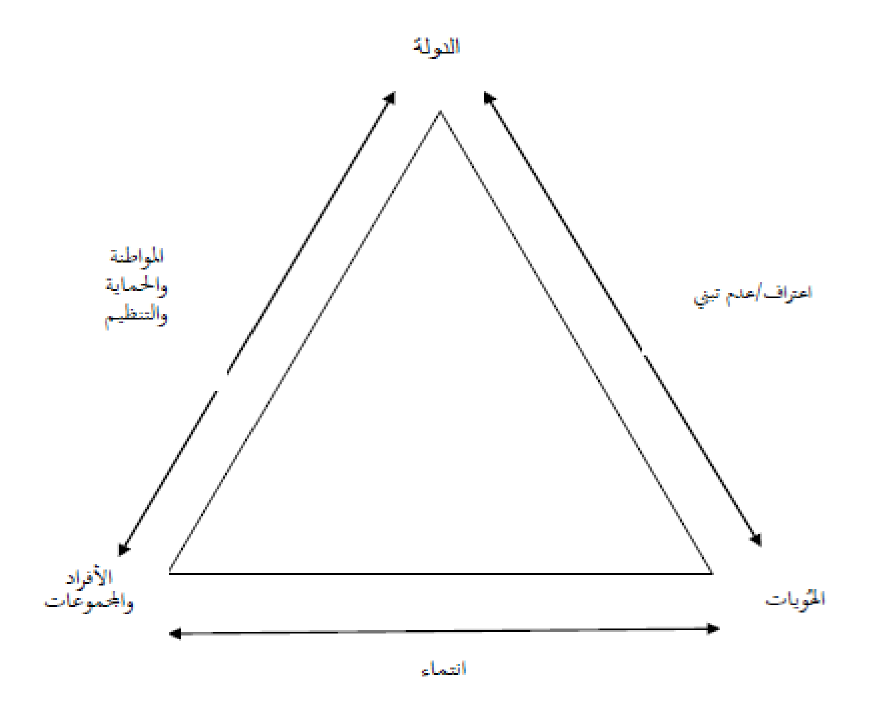
إذا الأمر يستوجب تحرك النخب السياسية والأكاديمية لإيجاد حلول لهذه الصراعات، لا عبر إدارة هذه الصراعات أو تهدئتها، بل عبر إيجاد حلول ملائمة لها، ودراسة كل حالة على حدة ومعرفة أسبابها وظروفها والخروج بحل واقعي متوازن ينصف الجميع، عبر احترام التنوع والتعدد وقبول الآخر.

ويمكن توضيح هذه العلاقات من خلال "مثلث الدولة، والجماعات والهويات"

[1] جورج هولند ساباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة على إبراهيم السيد،(القاهرة: دار المعارف، 1971)، ص ص 218-263.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **البعد الايجابي في العلاقات العربية-الإفريقية والتعددية الاثنية كرابط ثقافي**، ط1،(بيروت - لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013) ، ص 202.

[3] برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، (بيروت: دار الطليعة للنشر والطباعة)، 1979، ص 30.



المصدر: نصر الدين عبد الباري، تعددية الهويات في السودان وعدم انحيازية الدولة، ومبادرة حقوق المواطنة في إفريقيا CRAI، 2013، ص 20.

يذكر أكثر من 26 دولة افريقية شهدت منذ تطلع تسعينيات القرن الماضي انتخابات تعددية هي ذاتها الدول التي تشهد اليوم صراعات مسلحة وصدامات عنيفة ومواجهات دموية للوصول إلى السلطة وتعيش الفوضى والحروب والمجاعات واللاجئين (زيمبابوي، كينيا، الصومال روندا، بورندي، انجولا، السودان، تشاد، الكنغو...الخ).

فالمشكلة ليست في واقع التعدد والتنوع (القبلي، الديني ،الإثني، اللغوي والعشائري...الخ)، الذي هو عنصر تنوع يغني الديمقراطية إذا وجد النظام الديمقراطي القادر على استيعاب هذا التنوع وصهره في بوتقة المساواة في الحرية والحقوق والواجبات (المواطنة) والمشكلة كذلك ليست في النظام الاجتماعي القبلي إذا لم تسيس القبيلة وتسلح تحت مظلة اللافتات الحزبية بل في النظام الديمقراطي ذاته مؤسساته وأدواته وقنوات تواصله التي تجعل القبيلة رابطة اجتماعية وليست سياسية، كما أن قضايا الإصلاح والديمقراطية في أفريقيا تمثل شكلاً مزمناً وبدرجات متفاوتة ومتقاربة في عديد الدول الأفريقية وترتبط بالداخل ومطالبة والخارج وشروطه[1].

[1] اشقيفه الطاهر سعيد، مرجع سابق، ص2.

السياسات المتخذة لتجنب التصادم الهوياتي داخل الدول الإفريقية:

يمكن حصر هذه السياسات في ما يلي:

السياسات الضبطية والتنظيمية:

تشير هذه السياسات إلى مدى نجاح النظام السياسي على تنظيم وضبط سلوك الأفراد والجماعات داخل المجتمع، ومدى قدرته على التغلغل في بيئته وفرض نفوذه وتأثيره عليها، ولتطبيق هذه السياسات يعتمد النظام السياسي على أدوات ويتبع إجراءات معينة تتراوح أساسا بين استخدام أو التلويح باستخدام الإكراه المادي المشروع، وبين الإقناع وإتباع الوسائل الأخلاقية.[1]

السياسة العسكرية:

إذا أخفقت الدولة في السيطرة على المؤسسة العسكرية فإن العنف يصبح حادّاً ومتفاقماً، وإذا أظهرت الخبرة التاريخية أن المؤسسة العسكرية قد نجحت في ادارة التعدد نسبيا.

الصيغ الثقافية:

إن السياسات الثقافية التي ترمي إلى تجنب الصراعات العرقية تشمل السياسات التي تتعامل مع الممارسات الثقافية: الدين، والتعليم، واللغة. وربما يعد التعليم أحد أبرز الطرق التي تساعد في تحقيق التفاهم والتسامح بين الجماعات العرقية المختلفة، من خلال خلق شعور مشترك بالهوية المدنية التي تتجاوز الانتماءات العرقية الضيقة، فالتعددية الثقافية تعد أحد الخيارات المطروحة في هذا السياق، فالدول لا ينبغي لها أن تعرف نفسها على أنها ذات لغة واحدة – على سبيل المثال – كما ينبغي تأكيد حرية الأديان والمعتقدات لكافة الجماعات. ويعتبر الاستقلال الثقافي أحد الطرق المهمة لتحقيق التواؤم العرقي في المجتمعات التعددية، على أنه قد لا يكون متوافقا مع الحقوق الفردية كما هي حالة الممارسات الثقافية التي توفق بين حقوق الطفل أو المرأة، كما هي محددة طبقا لقيم ومعايير حقوق الإنسان على الصعيد الدولي. فحينما وضع دستور دولة (جنوب أفريقيا) الجديد تم الاعتراف بأن الدولة تدعم تقاليد ثقافية معينة، وهو ما قد ينال من مبدأ المساواة في النوع. [2]

ولأسباب طرحت سابقا؛ فالتعددية الثقافية تعاني عيوبا لا يمكن معالجتها دون الانتقال إلى مرحلة أكثر رقيا؛ أي "التواصل الثقافي" في إطار التعددية العرقية الجديدة. أو "التنوع الفائق" كما سماه "فريتوفيك".

---

[1] نبيلة سالك، "الآليات المؤسسية لإدارة التعدد الإثني"، (أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة باتنة 2016)، ص ص. 171-172.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق.

وبدون صور أكثر ديمقراطية ومساواة من الحكم القائم على التواصل الثقافي، قد يتحول الأمر إلى طوفان يمثل عقبة منيعة إمام فرص التعامل المهذب بين العرقيات المتعددة.[1]

السياسة التعليمية:

تأتي دائماً في قلب الجدل داخل الجماعات العرقية، حيث أنها تؤثر على تطوير الشعور بالاحترام المتبادل والهوية المدنية بين الشباب وصغار السن، ويرتبط بذلك السياسات اللغوية، ففي موريشيوس لغات التعليم التقليدية يتم تضمينها في النظام التعليمي الرسمي، وهو ما يؤكده شعار الدولة " الوحدة من خلال التنوع ". وفي السنغال يوجد تعايش بين جماعات لغوية متعددة، وذلك من خلال الاعتراف بوجود لغات قومية متعددة، بالإضافة إلى اللغة الرسمية. وليس بخاف أن الاعتراف بالتنوع يمكن أن يتخذ أشكالاً متعددة مثل: الاحتفالات الوطنية بأيام الإجازات العرقية المختلفة في موريشيوس[2] .

السياسات الاقتصادية:

تلعب سياسات التنمية العامة التي تتبعها الدولة دورا لا يستهان به في إدارة التعددية الاثنية، فنجاح هذه السياسات في تحقيق تنمية المجتمع ككل وتحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والاجتماعي لكافة المكونات، يعبر عن الإدارة الايجابية للتنوع الإثني[3]، فالدول التي نجحت في تحقيق نمو سريع وحقيقي تتجه نحو إيجاد تسوية سهلة للمطالب والتوقعات المادية للجماعات العرقية المختلفة، ومع ذلك فإن زيادة النمو قد تؤدي إلى زيادة حدة التنافس العرقي، أو تهميش بعض الجماعات، ومن جانب آخر فإن السياسات التي تفضي إلى الكساد والتردي الاقتصادي، ومن ثم انتشار الفقر والبطالة في المجتمع فإنها من المحتمل أن تمثل بيئة خصبة للتوتر والصراع العرقي[4].

آليات إدارة التعدد في الدولة الإفريقية:

لكي تستطيع الدولة الإفريقية إدارة هذا التعدد والتنوع لابد لها من إتباع آليات تساهم في إدارة هذا التعدد، وتتمثل هذه الآليات في:

الآلية الاندماجية لتقاسم السلطة:

[1] علي راتانسي، **التعددية الثقافية**، تر: لبنى عماد تركي،ط 1(مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2013)، ص ص 14- 15.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن، مرجع سابق

[3] بلقاسم مربعي،"آليات إدارة التعددية الاثنية ودورها في بناء الدولة دراسة حالة النموذج الماليزي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة، 2015)، ص. 124.

[4]حمدي عبد الرحمن حسن، **رجع سابق**.

تنطلق هذه الآلية من المجتمع المدني كقاطرة لإدارة التعدد والتوصل لحلول تعالج الانقسامات المجتمعية، وذلك بتفادي إعادة إنتاجها في مؤسسات الدولة، عن طريق الهندسة المؤسساتية كأساس للآليات التكاملية لإدارة التعدد ، من خلال ضبط و تفعيل القواعد المؤسسية، بإدخال نظم انتخابية تشجع على الاعتدال وتسهل عملية الاتصال بين الإثنيات وتعزز الحوار للتوصل لحلول وسط.

وترتبط هذه المقاربة من الفكر بكتابات : دونالد هورويتز Donald Horowitz، وتيموتي سيسك Timothy Sisk، وبنجامين ريلى Benjamin Reilly، حيث قام هذا الأخير بجهد منظم لتطوير وتفصيل **نظرية القوة الجاذبة** (Theory of Centripetalism) التي تهدف إلى إعادة تصميم المؤسسات السياسية فى المجتمعات التعددية[1] .

وحسب **ماورو و كيفير** (Mawro, Keefer)، إن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون له أثر سلبي في حالة المجتمعات التعددية، على عكس البلدان التي لديها مؤسسات جيدة، بما يكفي عدم تفاقم خطر الحروب والإبادات الجماعية التي قد تنجم عن التنوع الإثني.[2]

تطبيق آلية الفيدرالية:

تتجلى مظاهر تطبيق آلية الفيدرالية في استقلالية مختلف الأقاليم فبإدارة شؤونها المحلية الخاصة عن طريق المؤسسات التشريعية المنتخبة محليا إلى جانب المؤسسات الفيدرالية التي تسير الدولة ككل وتعمل على التنسيق بين السلطة المركزية وحكومات الأقاليم. [3]

إستراتيجية هيمنة الدولة:

يعد استخدام الهيمنة من قبل الدولة أحد أكثر الافتراضات شيوعا في لإدارة النزاعات الاثنية وهيمنة الدولة تعني على حد تعريف "تشيستر كروكر" Chester Crocker بناء مؤسسات ذات تحكم حكومي كفؤ . من بين الآليات كذلك:

سياسة الإخضاع :

وتكون باستخدام إجراءات قسرية وذلك لتأكيد حق الجماعة الحاكمة (أقلية كانت أو أغلبية) في تقرير مستقبل البلاد، دون السماح بأية تنازلات للجماعات الاثنية[4]، وقد تقوم الأنظمة السياسية بعمليات تطهير عرقي واستئصال وترحيل جبري[5]

سياسة عزل الجماعات المناضلة :

[1] بلقاسم مربعي، **مرجع سابق**، ص ص 114-115.

[2] سمية بلعيد، **مرجع سابق**، ص 30.

[3] بلقاسم مربعي، مرجع سابق، ص 175.

[4] أمحمد ايدابير، "التعددية الاثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2012)، ص 42-43.

[5] ناهض أبو حامد، النزاعات الاثنية والعرقية في إفريقيا واستراتيجيات المواجهة، **مجلة دراسات افريقية** ، العدد الثاني(افريل 2017)، ص 39.

وفي هذه الحالة تلجأ الدول لعزل الجماعات الاثنية المناضلة في أطر سياسية متميزة منفصلة، ربما يكون هذا هو ما حدث بالفعل نسبة ل "يونيتا" في انجولا والحكم الذاتي بها[1].

سياسة الاجتناب:

والتي تكون بتطويق واحتواء الصراع العرقي، وذلك عن طريق إبعاد الدولة عن المواجهات المباشرة بين الجماعات، مثال لذلك فرض نظام الحزب الواحد.

النتائج:

حاولت هذه الورقة البحثية النظر بنوع من العمق إلى معامل أزمة التعدد والتنوع الإثني التي يميز أغلب الدول الإفريقية و التي تقف غاليا في وجه " العيش المشترك "، كما بينت مواطن الأهمية الكفيلة برسم بناء أخلاقي سياسي يقهر " الأنا التحتية " لفائدة " الأنا الدولتية "، ووفق هذا تأتت جملة النتائج التالية:

الدولة الافريقية كيان سطحي: مجموعة مفككة من المجتمعات العرقية جرى توحيدها في كيان واحد، وبعض الدول تضم المئات من العرقيات، وهذا غالبا ما يحدد حجم التجمع العرقي السلطة السياسية.

التعددية الاثنية في إفريقيا أسهمت بشكل كبير في حالة التشذر والانقسام وكذا الاقتتال التي شهدتها إفريقيا ومازالت تشهدها لحد الآن، إلا أن درجة الانسجام والتنافر تختلف بين الجماعات الاثنية في الدول الافريقية.

أزمة الاندماج الوطني في القارة الافريقية نتجت أساسا جراء الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية الأوربية، والتي بنيت دون مراعاة للعامل الاثني بل كان الورقة الرابحة للمستعمر (سياسة فرق تسد).

انعكست الانقسامات والتنوعات بصورة أو بأخرى على الوجود السياسي للدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فأدت إلى الحرب الأهلية (في جنوب السودان وفي نيجيريا على سبيل المثال)، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدتها كثير من الدول الإفريقية الأخرى (رواندا، وبوروندي، وأنجولا، وموزمبيق)

أزمة التعددية في الدول الإفريقية تعد من أخطر معوقات البناء وذلك على جميع الأصعدة: السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، وقبل التفكير في إيجاد حلول وطنية لها، يبقى مجرد التفكير في بناء الدولة حبر على ورق.

التعددية الاثنية لا تشكل تهديدا لاستقرار الدولة إلا إذا طرأت حادثة سياسية (تحول المجموعة الاثنية إلى حزب أو قناة للسلطة) حيث تطرح حينئذ مشكلة سلطوية.

[1] أمحمد ايدابير، مرجع سابق، ص43.

إن مستقبل الديمقراطية في إفريقيا يرتبط بإعادة صياغة النموذج الديمقراطي.

إن الفدرالية تعد الصيغة التي تحقق التواؤم العرقي، فالفدرالية بنظر مؤيديها لا تعطي الجماعات فقط درجة من السيطرة على الإقليم – وهو يعد أساسا مهما– لكنها تطرح أيضا إطارا لدرجة من الاستقلال الثقافي.

بغض النظر عن الاختلاف والتشابك الحاصل حول إدارة التنوع تعريفاً وتصريفاً، إلا أن الإشكال ليس في التَّنوُّع الإثني ذاته، وإنَّما في مدى كفاءة الحكومات الإفريقيَّة في بناء دولةٍ قائمة على التعدد الإثني– اللغوي– والديني، كما أن حدة النزاعات العرقية في الواقع الإفريقي ترتبط بدرجة استجابة النظام السياسي لمطالب الجماعات العرقية.

إن البحث عن حلول لتسوية مشكلة الصراعات الأهلية التي تضرب القارة منذ عقود خلت تتطلب الأخذ في الاعتبار خصوصية هذه الصراعات التي تعتبر صراعات ممتدة بالغة التعقيد لأنها ترتبط بتمايز هوية وثقافة الجماعات التي تشكل أطرافها الفاعلة وهو ما يتطلب مجموعة من الحلول الخاصة تراعي هذه الخصوصية، وتضع نهاية لهذه الظاهرة بالغة الخطورة على الساحة الإفريقية.